



كوٲ مارى عىراق  
داد كاى بالآى ئىتتىجادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٢/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/٩/٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامى وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمى وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الاتى :

المدعى: ( أ . ع . م . ب ) - وكيله المحامى ( ن . أ . ع . ن ) .

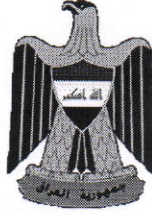
المدعى عليهم:

- اضافة لوظيفتهما - وكيلهما الموظف الحقوقي  
( ر . ع . م ) .
١. وزير العدل
  ٢. مدير التسجيل العقارى العام
  ٣. ( م . ص . أ )

الادعاء:

ادعى وكيل المدعى بأنه سبق وأن اقيمت الدعوى البدائية المرقمة (١٩٢٨/ب/١٩٩٥) في محكمة بداءة الكرخ لابطال قيد العقار العائد لموكله المدعى لكون العقار قد انتقل الى المدعى عليه الثالث بطريق التزوير وكما هو مثبت في تقرير الادلة الجنائية (C.I.D) في ٢٠٠٥/٩/١٩ وكذلك الدعوى الجزائية المقامة في محكمة تحقيق الكرخ وقد اصدرت محكمة بداءة قراراً يقضى بابطال قيد العقار واعادة تسجيله بأسم المدعى لكن عندما طعن بالقرار أمام محكمة استئناف الكرخ وكذلك أمام محكمة التمييز فإن القرار نقض وصدق تمييزاً وقد استمرت محاولات موكله بالبحث عن القرار الذي ينصفه في اعادة العقار سيما وأنه يقيم في بريطانيا وان المدعى عليه الثالث استقل وجود موكله خارج العراق وقام بعملية التزوير ونقل ملكية العقار بأسمه وان كافة الدعاوى التي اقيمت وكافة الطعون التي وردت على هذا القرار كانت تجابه بتصديق قرار فسخ الحكم البدائي بالرغم من عملية التزوير الثابتة في الدعوى آنفاً وكان آخرها قرار طلب التصحيح المرقم (١١٦٧/هـ س عقار /٢٠١٧ ت ٣٣٥) في ٢٠١٧/١٠/١ الذي اشار بعدم وجود عملية التزوير . وحيث ان موضوع التزوير يتعارض مع القانون واستناداً لاحكام المادة (٤) ف ثانياً ورابعاً من قانون المحكمة الاتحادية العليا طلب الحكم بابطال قيد العقار موضوع الدعوى وتحميل المدعى عليهم كافة الرسوم والمصاريف وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة وفقاً للنظام الداخلى تم تبليغ عريضة الدعوى ومستنداتنا الى المدعى عليهم فوردت اجابة وكيل المدعى عليهما الاول والثاني طالباً رد الدعوى للأسباب الواردة فيها وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة في الفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام الداخلى للمحكمة تم تعيين يوم ٢٠١٨/٩/٩ موعداً للمرافعة وفيه حضر وكيل المدعى ووكيل المدعى عليه الاول والثاني

كوٲ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيتتيجادي




جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا


العدد: ٥٢/اتحادية/اعلام/٢٠١٨


وزير العدل ومدير التسجيل العقاري العام اضافة لوظيفتهما ولم يحضر المدعى عليه الثالث ( م . ص ) رغم التبليغ ويوشر بالمرافعة حضوراً وعلناً بحق المدعي والمدعى عليه الاول والثاني وكرر وكيل المدعي لائحة الدعوى وطلب الحكم بموجبها وكرر وكيل المدعى عليهما ما ورد في اللائحة الجوابية وطلب رد الدعوى كما قدم وكيل المدعي لائحة جوابية على لائحة المدعى عليه الثاني مكرراً ان العقار المملوك لموكله نقلت ملكيته بطريق التزوير وحيث ان الدعوى استكملت اسباب حسمها قرر ختام المرافعة واعلن قرار الحكم علناً في الجلسة.


قرار الحكم :


لدى التدقيق والردالة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان وكيل المدعي طلب في عريضة الدعوى من المحكمة الاتحادية العليا اصدار الحكم بأبطال قيد العقار المرقم (٧/٣٨٩٢) مقاطعة ٢٠ الداودي لوجود عملية التزوير عند نقل ملكيته في دائرة التسجيل العقاري المختصة وحيث ان اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا محددة بالمادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانونها المرقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وليس من بين هذه الاختصاصات ما طلبه المدعي بابطال قيد العقار آنفاً فتكون الدعوى المقامة فاقدة لسندها القانوني فقرر الحكم برد دعوى المدعي من جهة عدم الاختصاص وتحميلة المصاريف واتعاب محاماة وكيل المدعى عليه الاول والثاني مبلغاً قدره مائة الف دينار وصدر قرار الحكم بالاتفاق باتاً استناداً للمادة (٩٤) من الدستور وافهم علناً في ٢٠١٨/٩/٩.

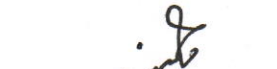
  
الرئيس  
مدحت المحمود


  
العضو  
فاروق محمد السامي


  
العضو  
جعفر ناصر حسين


  
العضو  
اكرم طه محمد

  
العضو  
اكرم احمد بابان

  
العضو  
محمد صائب النقشبندي

  
العضو  
عبود صالح التميمي

  
العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

  
العضو  
حسين عباس ابو التمن